

في بيان الحق المعقون والامر القلي بعش الا بعد فعل اوله لم يتم
 فطلب الصريح او في الدليل ليس عليه تحويل والا بهما في مقام الحق
 سبيل فاعضا عنه المسئلة الخامسة المشهور من المحرور في المنا
 ان المحرور عليه يجب ان يكون اختيارا بان حاصله في المحرور واختياره واد
 فلا يكون شأه اللوادة على صفا راجدا فاسكن عليهم شأه الله تعالى وقد
 على الصفات الذاتية التي تختص بغير اختيار كالعلم والقدرة والحي
 والارادة والصفات السلبية الازلية لعدم الشك فانها متى ان
 تكون موصلة بالارادة والاختيار عند اهل السند ايضا لا يجوز في
 فلهذا لما يتوقف عليه الارادة كالعلم والحياة فظاهر وانما لا يتوقف
 عليه الارادة فظاهر عنهم من ان المسبوق بالارادة حادث الخاد
 لا يعود من ذاته وقد حاط بانها لا تمسوت المحرور على كونه في الباب
 وانما الذات المحرور بان العلم النفعي عن غيره هو ما يشوب المحرور
 عليها او قول ان كان النفعي بعض النفع واصله في المحرور وان
 ولكن لا يلزم

ولكن لا يلزم ان المراد انه محذور ان يعظم الله ونشئ عليه شأه على الذات
 والوجه الاخر من المحرور بحسب العقل والاض بحسب النقل فكل
 التحقيق ليس عند المعقون وهذا محذور فيما كان على ان
 الاختيارية ومن زعم انه موجب في انظار اليقايين ان لا يكون محذور
 انه لغيره وليس كذلك ولحق محذور على صفاته وعلى فلا يتوقف
 المحرور عليه بالاختيار من ان يكون ذلك ان هذا العبد واخوه من عدم
 اللوادة ويحتمل ان لا يتوقف على سبب ان قال من عند
 امكان المحرور على الذاتيات فكل الامر كذلك كما هو معضى القيد مع
 نص صريح ولا عقل صحيح والامر هو الطاهر للفرق الطاهر من اللوادة
 وبين ذات الله تعالى في الصفات في تحقيق المسئلة صحتها
 وعلى هذا الكافي في المقام المنع والاقوال في علاج تدقيق النظر وتحقيق
 المعالم وعلى ما فرضنا في الاشكال ايضا بالمعنى الاختيارية ليستلزم
 ان لا يكون شأه الله بان الذات الكاملة مع قطع النظر عن الصفات